Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 469، فبراير 2022، رجب 1443 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

في الذكرى الحادية عشرة للثورة: فئات ثلاث تصر على إنهاء الحقبة الدموية الخليفية

لم يعد الرابع من فبراير ذكرى سنوية عادية لدى البحرانيين، تتكرر كل عام ليحتفي المواطنون بها بالكلمات والقصائد، بل أصبحت محطة ثورية مهمة تؤكد استمرار الحراك الشعبي حتى يسقط الحكم الخليفي الجائر. قد يبدو للبعض ان هذا حلم بعيد المنال، او أنه تشبث بالخيال والوهم، او أنه تعبير عن راغبة جامحة لا مجال لها للتحقق. ان من المؤكد ان هذا ليس رأي البحرانيين، خصوصا القطاعات التالية:

أولاء: عائلات الشهداء اللاتي التي عاهدت ربها وأبناءها وشعبها على اقتلاع القتلة الذين ارتكبوا أبشع الجرائم وما يزالون يفعلون ذلك. هذه العائلات ربما تقطعت قلوبها من ألم فراق فلذات أكبادها، لكنها لم تيأس لحظة او تتراجع عن المطالبة بمحاكمة القتلة ومن أصدر لهم أوامر القتل. يتساوى في ذلك عائلات الذين سقطوا بالرصاص الحي في ميادين الشرف، وأولهم علي عبد الهادي مشيمع ومحمود ابوتاكي وعلي المؤمن والعشرات غيرهم الذين اخترقت رصاصات البغي الخليفي أجسادهم (ام الذين سبقوهم في انتفاضة التسعينات وأولهم هاني خميس وهاني الوسطي) ام الذين عذبوا حتى الموت بمباضع الجلادين الخليفيين ومن بينهم كريم فخراوي وعلي صقر، وزكريا العشيري وعبد الرسول الحجيري وعلي جاسم مكي ومن تبعهم (وكذلك من سبقهم مثل سعيد الاسكافي وفاضل عباس وعلي أمين محمد ونوح خليل آل نوح)، ام الذين أعدمهم الطاغية بقرار واع عن سبق وإصرار ومنهم عباس السميع وسامي مشيمع وعلي السنكيس واحمد الملالي وعلي العرب (ومن سبقهم في التسعينات مثل عيسى قمبر). هؤلاء الشهداء هناك أباء وأمهات وإخوان وأخوات وأهل وأصدقاء، فجعوا بفقدهم وعاهدوا ربهم على الاستمرار في الطريق المؤدي للقصاص العادل من القتلة والسفاحين، ومن أصدر لهم أوامر القتل او من حكم ظلما بقتلهم، او وقّع على قرارات الإعدام. هذا القطاع صامد كالجبال، يتردد أفراده على مراكز التعذيب ويسجن بعضهم بتهم واهية، ولا يبارحون المقابر لزيارة قبور الشهداء بدون انقطاع، بل ان بعض الأمهات تزور قبور أبنائها يوميا. لن يقبل هؤلاء بأقل من زوال الحكم الخليفي، ويشاطرهم في ذلك عقلاء البلاد الذين يعلمون أن أبناءهم سيطالهم المصير نفسه ان بقي الخليفيون حكاما.

ثانيا: المعتقلون السياسيون: وما أكثرهم، فقد تجاوزوا العشرين ألفا منذ بداية الثورة حتى اليوم. قضى الكثيرون من هؤلاء فترات حكمهم وخرجوا من المعتقلات، وقلوبهم لا تنسى ما حدث لهم منذ اللحظات الأولى لاعتقالهم. بعض هؤلاء نال نصيبه من التعذيب في المخافر وبعضهم في طوامير جهاز الأمن الوطني، وبعضهم في المزارع الخاصة النائية التي نقل أليها بعض السجناء بعد ان غصت المعتقلات والسجون الرسمية بالبحرانيين. وما يزال هنا أكثر من 1500 سجين سياسي بالسجون القبيحة مثل جو والحوض الجاف والقرين. وما تزال عائلات هؤلاء حتى هذه اللحظة تخرج يوميا لتقف على الشوارع العامة حاملة صورهم ومطالبة بالافراج الفوري غير المشروط. الطاغية وعصابته حاولوا التذاكي على الشعب بفرض ما أسموه "العقوبات البديلة" الذي اعتبره أغلب السجناء جريمة تفوق في حجمها ما تعرضوا له من سجن وتعذيب، لانها تجبرهم على التخلي عن حقوقهم الطبيعية في مقابل خروجهم من الطوامير. رأى هؤلاء في العقوبات البديلة الذي أسماه سماحة الشيخ عيسى أحمد قاسم "الظلم البديل" انه خطوة قبيحة لاعتقال أرواحهم وإنسانيتهم بعد الإفراج عن أجسادهم من طوامير التعذيب. وبرغم ما بثه الخليفيون وأبواقهم من دعايات فاشلة لتشجيع العائلات على التقدم بطلب تلك العقوبات بديلا عن السجن الرسمي، فان الواعين من المعتقلين السياسيين رفضوها بشكل مطلق ولم يترددوا في ذلك حتى عندما زارهم مسؤولو التعذيب في زنزاناتهم وسعوا لإجبارهم على توقيع استمارات الطلب التي تتضمن التنازل عن حقوقهم الانسانية

البقية على صفحة 8

* في يوم الاثنين 24 يناير سلمت حكومة صربيا اللاجيء البحراني أحمد جعفر محمد علي الى الحكومة الخليفية. وكان علي المحكوم بالسجن المؤبد ثلاث مرات بالاضافة لحكم بالسجن عشر سنوات قد تقدم بطلب للحصول على اللجوء في صربيا في نوفمبر 2021، مؤكدا أنه معرّض لخطر التعذيب والموت في وطنه. وقد أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكما يقضي بعدم تسليم علي إلى البحرين حتى 25 فبراير 2022، في انتظار الحصول على مزيد من المعلومات حول قضيته، ولا سيما "مخاطر التعذيب أو سوء المعاملة التي قد يواجهها مقدم الطلب إذا تمّ تسليمه إلى البحرين"، والنظر في الآليات التي يمكن له بموجبها "إعادة النظر في الحكم الصادر ضده بالسجن المؤبد في البحرين". وبرغم قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فقد تم ترحيل علي إلى البحرين على متن طائرة إماراتية خاصة. وبررت صربيا موقفها بانه استجابة لجهاز الشرطة الدولية "انتربول" الذي انتخب الضابط الإماراتي أحمد ناصر الريس رئيسا له قبل بضعة شهور برغم معارضة المنظمات الحقوقية لذلك.

* في 18 يناير كشفت مصادر إعلامية أن محامياً فرنسياً، موكلاً من ناشط حقوقي مسجون في الإمارات قدم شكوى جديدة ضد الإماراتي أحمد ناصر الريسي، الرئيس الجديد للإنتربول الموجود حالياً في فرنسا بارتكاب "التعذيب" و"أعمال وحشية". وليام بوردون، محامي الناشط الإماراتي والمدون أحمد منصور، قال إنه رفع شكوى ضد الريسي في محكمة باريس بموجب مبدأ "الولاية القضائية العالمية" في باريس لدى قسم الجرائم ضد الإنسانية التابع لنيابة مكافحة الإرهاب.

* في خطوة لها دلالاتها السياسية منح المدافع البارز عن حقوق الإنسان البحريني "عبد الهادي الخواجة" جائزة "مارتن إينالز لحقوق الإنسان". هذا الفوز هو نتاج تعاون بين عشر من منظمات حقوق الإنسان العالمية البارزة لتوفير الحماية للمدافعين عن حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم. وتُمنَح هذه الجائزة للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يبدون التزاماً عميقاً ويتعرضون لخطر كبير على المستوى الشخصي. يعتبر "الخواجة" مناصرا بارزا لحقوق الإنسان، حيث حصل على العديد من الجوائز في مجال حقوق الإنسان. من بينها جائزة "عالم بدون تعذيب" في كتوبر 2013. وقد أمضى الخواجة حتى الآن أكثر من عشرة أعوام مسجونا.

* يتصاعد القلق لدى الكثيرين بسبب تردّي الحالة الصحية للبطل البحراني، الدكتور عبد الجليل السنكيس الذي امضى حتى الآن اكثر من 200 يوم مضربا عن الطعام. فبعد ان فقد اكثر من 20 كيلوجراما من وزنه، بدأت كليتاه تظهران عجزا عن العمل، وبدأ اضطراب دقات القلب يظهر عليه ويتعبه. ويرفض الخليفيون أطلاق سراحه او إعادة كتابه الثقافي الذي صادروه منه بعد ان قضى اربعة اعوام لتأليفه.

تواصلت المسيرات اليومية في العديد من المناطق البحرانية خلال الشهر الماضي، مطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين. كما استمرت الاستدعاءات الخليفية للمشاركين للتحقيق والتهديد بهدف الحصول على تعهدات بعدم ا لمشاركة في أي احتجاج سلمي مستقبلي.

بمناسبة الذكرى السادسة لإعدام الشيخ نمر النمر في 2 يناير 2016 تم تنظيم العديد من الفعاليات في بلدان عديدة. الصورة أعلاه التقطت لاعتصام أقيم في كندا شارك فيه طلاب ومقيمون من الشباب الذي فجع بإعدام الشهيد على أيدي السلطات السعودية بسبب مواقفه وسياساته الثورية.

استمرت الاعتصامات الاسبوعية التي تقوم بها المعارضة البحرانية في بريطانيا. أحد هذه الاحتجاجات امام السفارة السعودية (عصر الاربعاء) ضد السياسة السعودية المهيمنة على البلاد منذ الاجتياح العسكري الغاشم في مارس 2011. أما الآخر فيقام يوم السبت مقابل مقر رئاسة الوزراء البريطانية للمطالبة بالتوقف عن دعم نظام الاستبداد الخليفي.

ما إن انتشر خبر إصدار حكم سعودي بإعدام اثنين من الشباب البحرانيين بتهم مزيفة حتى خرجت الاحتجاجات خصوصا بمنطقة دار كليب التي ينحدر منها الشابان جعفر سلطان وصادق ثامر. المسيرة خرجت يوم الثلاثاء 11 يناير 2022 مطالبة بإلغاء الحكم الجائر.

أقام مواطنون بحرانيون صلاة العشاءين في مسجد الذي هدمته القوات السعودية خلال اجتياحها للبحرين عام 2011. تأتي إقامة الصلاة رفضا لجرائم آل خليفة وآل سعود التي صاحبت انطلاق ثورة 14 فبراير في ذلك العام.
وقد فشلت السلطات الخليفية حينها في إخماد الثورة فما كان منها إلا الاستعانة بالقوات السعودية التي احتلت البحرين في 15 مارس 2011 , وأعقب دخولها ارتكاب جرائم بحق البحرانيين, منها فض المعتصمين في دوار اللؤلؤة وقتل العديد منهم, واعتقال آلاف الأشخاص وتدمير حوالي أربعين مبنى دينيا.

استقبل البحرانيون العام الميلادي الجديد بروح ثورية، وكانت رسالتهم للعالم في اليوم الأول من العام: قادمون يا سترة. انها رسالة الصمود والتحدي والثبات. فعلى مدى احد عشر عاما لم يتوقف الحراك الشعبي المطالب بالتغيير السياسي الجذري الذي انطلق مع ثورة 14 فبراير 2011.

ملفات الإضطهاد: حبيب علي الفردان

كان البحراني حبيب علي الفردان صاحب متجر، وقد خضع لعملية لعلاج الورم في دماغه عام 2015، وفي العام ذاته تم إلقاء القبض عليه بعد مداهمة منزله فجراً عندما كان يبلغ من العمر 30 عاماً. وبعد تعرضه للإختفاء القسري والتعذيب، أُدين حبيب في محاكمات غير عادلة. هو يقضي حالياً عقوبته داخل سجن جو.

في 15 مايو 2015، في تمام الساعة الرابعة فجراً، قام أكثر من 12 ضابطاً بملابس مدنية وعنصرين من ضباط الشرطة بمداهمة منزل حبيب الواقع في قرية سار. قاموا بتفتيش المكان ومصادرة ممتلكاته الشخصية وأمواله. تم استجواب حبيب بمفرده داخل غرفة النوم بينما تم استجواب زوجته وابنته داخل الصالة. استغرقت عملية التفتيش ساعتين وصادر الضباط سيارته كذلك. قام الضباط بمداهمة منزله مجدداً بعد ظهر اليوم ذاته واستغرقت العملية وقتاً طويلاً كما وصادروا الممتلكات الشخصية الخاصة بأفراد عائلة حبيب. تجدر الإشارة إلى أن عمليتي الإعتقال والمداهمة حصلتا دون تقديم أي مذكرة.

قبل أشهر من اعتقاله، كان قد خضع حبيب لعملية جراحية لإزالة ورم كبير من دماغه في يناير 2015 في ألمانيا. كان حبيب يعاني من الصداع وصعوبة في التركيز وضعف الذاكرة. أوصاه الأطباء بعد انتهاء عمليته بأن يتجنب أي ضغوط جسدية ونفسية وأن يخضع للتصوير بالرنين المغناطيسي كل 3 أشهر. وبعد عودة حبيب من ألمانيا، وقبل أن تتحسن أحواله تمامًا أو أن يستعيد ذاكرته بشكل سليم، تم اعتقاله واستجوابه في ظروف عصيبة.

تعرض حبيب للإختفاء القسري لمدة 12 يوماً وقد كان أفراد عائلته يبحثون عنه طوال تلك الفترة في حين كانت إدارة المباحث الجنائية ومركز احتجاز الحوض الجاف تزودهم بمعلومات كاذبة إلى حين اتصل حبيب بهم وأخبرهم أنه موجود داخل إدارة المباحث الجنائية. قدمت عائلته طلباً للنيابة العامة تطلب من خلاله زيارة حبيب داخل إدارة المباحث الجنائية ولكنها لم تستطع زيارته إلا بعد يومين عندما أصبح محتجزاً داخل مركز احتجاز الحوض الجاف.

تم استجواب حبيب داخل إدارة المباحث الجنائية لمدة شهر تقريباً بعد اعتقاله. تعرض للتهديد بإيذاء منطقة رأسه التي خضعت لعملية كما تعرض للإساءة النفسية والجسدية وللتعذيب. كان حبيب مكبّل اليدين طوال فترة التحقيق حتى الليل. مثل أمام النيابة العامة بعد أكثر من أسبوعين ولكن لم يُسمح له داخل مكتب النيابة العامة بالتحدث مع وكيل النيابة أو مع محاميه ولم يكن بإمكانه إلا التوقيع على الإعترافات المكتوبة خوفاً من إعادته إلى مبنى التحقيقات وتعرضه للتعذيب مجدداً. بعد التوقيع على الإعترافات، نُقل حبيب إلى مركز إحتجاز الحوض الجاف. حُكم عليه بالسجن لمدة 75 سنة بتهمة حيازة وتصنيع عبوات ناسفة ومحاولة القتل. نُقل عندها إلى سجن جو ليقضي عقوبته.

تتدهور حالة حبيب الصحية في السجن، بينما لا يتلقى العلاج الطبي المناسب، إذ يعاني من فقدان الذاكرة وصعوبة التركيز والصداع المتكرر وهي نفس الأعراض التي عانى منها عندما أصيب بورم في دماغه. كان لدى حبيب موعد في المستشفى في 9 نوفمبر 2021 ولكن لم يتم أخذه إلى المستشفى.

إن ما تعرض له حبيب على أيدي السلطات البحرينية، من اعتقاله دون مذكرة توقيف إلى اعترافه بالإكراه، ينتهك القانون الدولي ولا سيما اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تشكل البحرين جزءاً منها. علاوة على ذلك، فإن الإهمال الطبي الذي يواجهه أثناء تزايد المخاوف بشأن عودة ورم الدماغ الذي كان يعاني منه، يشكل انتهاكًا لقواعد نيلسون مانديلا. لذا، تدعو ADHRB البحرين إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان من خلال مراعاة ظروفه الصحية وإلغاء إدانة حبيب والتأكد من أن تكون محاكمته اللاحقة تتفق مع الإجراءات القانونية الواجبة وتحترم حقوق المحاكمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، تحث ADHRB السلطات على التحقيق في مزاعم التعذيب وسوء المعاملة من قبل مسؤولي السجن ومحاسبة هؤلاء المسؤولين، فضلاً عن توفير العلاج الطبي المناسب وفي الوقت المناسب لحبيب ولجميع السجناء، كما وتدعو إلى إطلاق سراحه وسراح السجناء السياسيين فوراً ودون قيد أو شرط.

تظاهرة في دار كليب احتجاجا على مصادقة محكمة سعودية على إعدام شابين بحرانيين

البحرين اليوم – من المنامة ..

خرجت مساء الثلاثاء 11 يناير مسيرة في بلدة دار كليب البحرانية احتجاجا على مصادقة محكمة سعودية على حكم بإعدام شابين من أبناء البلدة.

رفع المتظاهرون الشعارات وأطلقوا الهتافات المنددة بالحكم الذي أصدرته محكمة سعودية جائرة بإعدام شابين بحرانيين هما جعفر سلطان وصادق ثامر.

تعرض الشابان للتعذيب بعد اعتقالهما من منفذ الجسر الرابط بين السعودية والبحرين في شهر مايو 2015 ووجهت لهما سلطات آل سعود تهمة محاولة تفجير الجسر تارة، وتهريب أسلحة الى المملكة تارة أخرى.

وقد وثقت منظمات حقوقية انتزاع اعترافات منهما تحت مباضع مرتزقة آل سعود. ويواجه الشابان وهما من بلدة دار كليب البحرانية الاعدام في حالة مصادقة المحكمة العليا السعودية على الحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف.

وقد اعتاد آل سعود على إصدار أحكام ضد المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان من أبرزها أبرزها إعدام الشيخ نمر النمر في 2 يناير 2016.

السجين محمد أحمد علي يستغيث بعد تدهور صحته في سجن جو

0بعث السجين محمد أحمد علي من قرية سترة/ مهزة رسالة استغاثة إثر تدهور وضعه الصحي في سجن جو بالبحرين. أوضح السجين البحراني أنه يعاني من مرض فقر الدم المنجلي(سكلر)

وقد اشتد عليه المرض منذ دخوله للسجن قبل أكثر من خمس سنوات عازيا ذلك إلى سوء التغذية والوضع النفسي إضافة إلى ضعف المناعة.

وبين السجين أنه بات يقضي وقته متنقلا بين المشفى والزنزانة حتى ساءت حالته الصحي ليتعرض إلى تآكل شديد في منطقة الحوض وفقرات الظهر أدى إلى إعاقته عن ممارسة وظائفه الطبيعية ومن بينها المشي. حتى لم يعد جسمه قادرًا على تحمل أية إنتكاسة صحية مهما كانت بسيطة.

أشار إلى أن آخر نزلة برد أصابته هيجت آلام السكلر لديه، ما أدى لمضاعفات صحية ونزول حاد في معدل الأكسجين وتكسر شديد في الدم، كانت نتيجته جلطة في الرئة، ما أستدعي مكوثه لعدة أيام في المشفى.

طالب السجين البحراني بالتعامل مع حالته وفقا للقوانين والتشريعات التي وضعت وتكفلت بمن هم في مثل ظروفه. يذكر أن محمد أحمد علي يقضي حكما بالسجن لمدة عشر سنوات صدر عليه عام 2016.

أزمة معتقلي الرّأي في البحرين على طاولة مجلس العموم البريطاني.. ماذا في المآلات؟

سندس الأسعد، الميادين نت
17 كانون الثاني
صمود البحرانيين لن يضعف، وصوت الحقيقة لا يمكن كمّه. يكاد لا يمرّ يوم إلا ويخرج هؤلاء إلى الشّوارع، مطالبين بإطلاق سراح أبنائهم.
النّواب المشاركون استندوا إلى تقارير موثوقة
أعرب 8 نواب بريطانيين عن استيائهم من دعم المملكة المتحدة القويّ للبحرين، على الرغم من قمعها المستمر للمواطنين وانتهاكاتها الحقوقيّة الواسعة. وبينما مضت المملكة المتحدة قدماً في إبرام اتفاقيات تجاريّة مفتوحة مع البحرين، أدان النّواب "غضّ الطرف" عن انتهاكات حقوق الإنسان، داعين إلى وقف تمويل المنامة التي يقبع في سجونها آلاف السّجناء السّياسيين، لدورهم في الحراك الشّعبي.
أحد الأسماء التي تمّ تسليط الضّوء عليها بشكلٍ رئيسيّ في مجلس العموم البريطاني هو السّجين السّياسيّ البحراني عبد الجليل السنكيس، المضرب عن الطّعام منذ ما يزيد على 190 يوماً، بسبب مصادرة بحثه الأكاديمي. وقد حُكم عليه بالسّجن المؤبد لدوره في احتجاجات البحرين المطالبة بالديمقراطيّة في العام 2011.
البرلماني برندان أوهارا سلط الضّوء على التّعذيب الذي تعرّض له السنكيس والانتهاك الجنسيّ على يد قوات الأمن. وقال أوهارا: "يؤسفني أن أقول إنّه لم يتمّ فعل أي شيء"، منتقداً تقاعس الحكومة البريطانيّة عن الضّغط على المنامة بشأن قضية السنكيس. وقال إنّ العلاقة بين المنامة ولندن "تسير كالمعتاد، لأنّ انتهاكات حقوق الإنسان ليست أهم من الصّفقة التّجاريّة".
بدورها، شددت النّائب باتريسيا جيبسون على أنّ "أولئك الذين ينتقدون النّظام في البحرين يتعرّضون لمعاملة قاسية". وأضافت أنّ هناك الكثير من التّقارير التي تتحدّث عن الاغتصاب والتّعذيب الصّدمات الكهربائيّة لمعتقلين، بعضهم من الأحداث، وتابعت: "هذه هي القصّة القبيحة التي يعيشها البحرانيون في ظلّ النّظام الحالي".
النّائب العمالي، بامبوس شارالامبوس، قال: "الصّديق الحقيقي لا يلتزم الصّمت عندما يتمّ اتخاذ المسار الخاطئ"، داعياً حكومته إلى الدفاع عن الحقّ والمساعدة على الإفراج عن السّجناء السّياسيين المعتقلين في البحرين.
من جانبه، ذكر النّائب جيريمي كوربين أنّ إنكار البحرين وجود معتقلين سُجنوا لأسباب سياسيّة يؤكّد خطورة الوضع الحقوقي في البلاد، وهي أزمة متجذّرة، كاشفاً أنّه التقى في العام 1996 في كوبنهاغن مجموعة من المعارضين الذين أخبروه عمّا يواجهونه في البحرين، وقال: "تمنّيت وقتها أن تضع حكومتنا الشّأن الحقوقي وسائر الحريّات في البحرين في مقدّمة أولويّاتها قبل أي دعم وتدريب عسكري للمنامة. بينما تتواصل المحاكمات الجماعيّة، تمّ الحكم على 166 شخصاً في العام 2019، من بينهم 26 حُكم عليهم تعسفاً بالإعدام، بناءً على اعترافات انتزعت تحت وطأة التّعذيب". وقال إنّه مستعد لتقديم لائحة بأسماء معتقلين، بناءً على طلب سفارة البحرين، لأنّ هؤلاء يجب أن يكونوا خارج السّجن، بحسب رأيه.
النّائب الدّيمقراطي الليبرالي اليستير كارمايكل طالب بإخضاع وزير الداخليّة البحراني راشد بن عبد الله آل خليفة لعقوبات "ماغنيتسكي"، لدوره في "الانتهاكات المروّعة لحقوق الإنسان وثقافة الإفلات من العقاب".
قانون "ماغنيتسكي" الدّولي للمساءلة في حقوق الإنسان يُلزم بفرض عقوبات على أيّ شخص يعتبر مسؤولاً عن انتهاكات خطرة، مثل الاحتجاز لمدّة طويلة من دون محاكمة، أو قتل شخص خارج نطاق القضاء، أو التعذيب، أو تنفيذ انتهاك صارخ لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.
وبينما انتقد النّواب نهج حكومة المملكة المتحدة، دافع وزير الخارجيّة لشؤون الشّرق الأوسط، جيمس كليفرلي، عن ذلك، واصفاً البحرين بأنّها "شريك وصديق مُهم" يتعاون في مجال الأمن ومجالات أخرى. وعندما سُئل عن مدى فعاليّة الاستثمار في البحرين، أجاب بأنّ من الأفضل للمملكة المتحدة التّعامل مع حليفها القديم بدلاً من انتقاده، مضيفاً أنّ المنامة نفّذت إصلاحات، بما في ذلك "العقوبات البديلة ومحاكمة أو تأديب أكثر من 90 من أفراد الأمن من قبل هيئات رقابيّة تدعمها المملكة المتحدة".
النّائب أوهارا ردّ عليه قائلاً إنّه يشعر بخيبة أمل عميقة، لأنّ كليفرلي لم يذكر أسماء السّجناء السّياسيين. كذلك، نفى النّائب عن حزب المحافظين، بوب ستيوارت، والذي زار البحرين في تشرين الثاني/نوفمبر، في رحلة استغرقت 5 أيام مقابل 5349 جنيهاً إسترلينياً دفعتها له وزارة الخارجيّة البحرانية، وجود سجناء سياسيين في المملكة. وقال ستيوارت: "وفقاً لدستور البحرين، فإن حريّة الرأي والتّعبير مكفولة صراحة، ولا يمكن مقاضاة أي شخص على مثل هذه الأنشطة".
وقد كشف مقال نُشر في 12 كانون الثاني/يناير 2022، في موقع "ميدل إيست آي"، أنّ وزارة الخارجيّة البحرانية خصّصت أكثر من 20 ألف جنيه إسترليني (حوالى 30 ألف دولار) لجلب 4 نواب بريطانيين من حزب المحافظين (توبياس إلوود وبوب سيلي وروستون سميث وبوب ستيوارت) إلى حوار المنامة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بدلاً عن تكاليف الرّحلات الجويّة والإقامة والوجبات.
وعلى هامش القمّة الأمنيّة في المنامة، التقى النّواب كبار المسؤولين، بمن فيهم وزير الدّاخليّة راشد بن عبد الله آل خليفة. وقد سعى موقع "ميدل إيست آي" للحصول على تعليق من سفارة البحرين في لندن، لكنّه لم يتلقَّ رداً حتى وقت نشر المقال المذكور.
في غضون ذلك، وفي اليوم نفسه، كشفت "هيومن رايتس ووتش" في تقريرها السّنوي القمع الشّديد الذي تمارسه المنامة وتدهور أوضاع السجون، إذ توفي 3 محتجزين في العام 2021. وتحدّثت المنظمة عن وجود 26 سجين رأي معرضين لخطر الإعدام الوشيك. كما اتهم التّقرير المنامة بالتّقاعس عن محاسبة المسؤولين عن التّعذيب وسوء المعاملة، بينما انتقد آليات الرّقابة لعدم استقلاليتها عن الحكومة.
وتشير "هيومن رايتس ووتش" إلى أن الشرطة قامت بضرب أطفال تمّ اعتقالهم في قضايا تتعلّق بالاحتجاج وهدّدتهم بالاغتصاب، في الفترة التي سبقت الذكرى العاشرة لحراك البحرين الشعبي. علاوة على ذلك، يشير التّقرير إلى أنّ المنامة لم تستجب لطلبات الزّيارة المتعدّدة من مقرّري الأمم المتحدة، والتي تعود إلى العام 2012.
يُذكر أنّ اجتماع مجلس العموم البريطاني عُقد في القاعة الرئيسية، وليس في الملحقات، نظراً إلى خطورة وضع السنكيس الصّحي، إذ لم يعد بمقدوره التّنفس بسهولة، ولكن حكومة البحرين ما زالت تتعنّت وتتجاهل الدّعوات الدّولية لإطلاق سراحه وإيلائه العناية الطبيّة الكافية.
النّواب المشاركون استندوا إلى تقارير موثوقة، بينما أشاد جيمس كليفري بحرية المعتقد والتّعايش في البحرين، منكراً وجود أيّ معتقل سياسي، وهو يعبّر عن موقف الدبلوماسيّة البريطانيّة الاستعماريّة التي تتجاهل الانتهاكات الصارخة في البحرين، وتتعدّى على كل القيم الإنسانيّة، كما أكّد النّائب جيرمي كوبرن، الذي سأل: "ألم يحن الوقت لوضع حقوق الإنسان كأولويّة للسياسة الخارجيّة البريطانيّة ذات المعايير المزدوجة؟".
بحسب الجلسة، لم يعد من مصلحة بريطانيا أن تنحاز إلى مصلحة نظام عائلة يواجه شعباً أعزل، وتمارس بحقّه أبشع أشكال القمع. وقد فشلت شركات العلاقات العامّة والحملات الإعلاميّة الضخمة وأبواقها المأجورة في التغطية على الانتهاكات.
صمود البحرانيين لن يضعف، وصوت الحقيقة لا يمكن كمّه. يكاد لا يمرّ يوم إلا ويخرج هؤلاء إلى الشّوارع، مطالبين بإطلاق سراح أبنائهم، رغم التّهديدات والقمع وحالات الاستدعاء والاعتقال المتكرّرة، معلنين رفضهم قانون العقوبات البديلة، ومتمسكين بالحلّ الجذري العادل. وفي الخارج، يتنقل النّشطاء المنفيون قسراً بين البرلمانات الأوروبيّة والكونغرس الأميركي لتفعيل قانون "ماغنيتسكي"، بهدف معاقبة المتورّطين بالانتهاكات في البحرين في محاكم دوليّة.

ناشطتان حقوقيتان بحرانية وأردنية تُستهدفان ببرمجية التجسس

لندن، العربي الجديد، 18 يناير 2022

كشف تحقيق أجرته منظمة "فرونت لاين ديفندرز" الحقوقية ومجموعة الحقوق الرقمية "أكسس ناو"، أمس الإثنين، عن تعرض اثنتين من المدافعات عن حقوق الإنسان، هما البحرانية ابتسام الصايغ والأردنية هالة عاهد ذيب، لاختراق أجهزتهما المحمولة، عبر برمجية "بيغاسوس" التي طورتها مجموعة الهايتك والبرمجية الإسرائيلية "إن إس أو".

وأشار تحقيق "فرونت لاين ديفندرز" و"أكسس ناو" إلى أنّ الناشطتين، ومنذ الكشف عن التجسس على هواتفهما المحمولة، تعيشان في حالة من القلق والخوف يومياً، وأن ما يثير خوفهما أكثر من كل شيء هو إمكانية استهداف الناشطات الأخريات اللواتي تعملان معهن. كما عبرتا عن مخاوف من تعرض عائلاتهما وأصدقائهما للخطر.

وأفادت "فرونت لاين ديفندرز" بأنها عملت مع المدافعات عن حقوق الإنسان في البحرين والأردن، عبر برنامج الأمن الرقمي، بين نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول عام 2021. وحللت المنظمة أجهزة المدافعات عن حقوق الإنسان بمساعدة من منظمتي "سيتيزن لاب" و"منظمة العفو الدولية".

وفحص الباحثون هاتف المدافعة البحرانية عن حقوق الإنسان ابتسام الصايغ، وهو من نوع "آيفون"، ووجدوا أنه تعرض للاختراق ما لا يقل عن 8 مرات، بين أغسطس/آب ونوفمبر/تشرين الثاني عام 2019، باستخدام برمجية "بيغاسوس" التابعة لمجموعة "إن إس أو".

ابتسام الصايغ مدافعة عن حقوق الإنسان، وتعمل في "منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان" غير الحكومية. في مارس/آذار الماضي، احتجزت السلطات البحرانية الصايغ 7 ساعات في المطار، إثر عودتها من مشاركتها في الدورة الـ34 لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة بجنيف. ووفقاً لتقرير "فرونت لاين ديفندرز" و"أكسس ناو"، فتشت السلطات الصايغ بدقة، واستجوبتها لـ5 ساعات، وصادرت جواز سفرها وهاتفها، واتهمها المستجوب بتقديم تصريحات خاطئة في جنيف حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

وفي 26 مايو/أيار، استدعاها جهاز المخابرات الوطني إلى مركز شرطة المحرق حيث اعتدي عليها المحققون جنسياً، وأساؤوا إليها لفظياً، وضربوها، وهددوها بالاغتصاب إذا لم تتوقف عن نشاطها في مجال حقوق الإنسان، وفقاً للتحقيق نفسه.

وعند الكشف عن تعرض هاتف الصايغ للتجسس بواسطة "بيغاسوس"، قالت: "أنا أشعر بحالة من الخوف والرعب اليومي بعد إبلاغي بأنه تم التجسس عليّ. هذا الرعب متصل بأنّ هؤلاء الأشخاص الذين يقومون بالتجسس عليّ لا يملكون أي أخلاقيات، ويستطيعون أن يحصلوا على معلوماتي الشخصية ويستغلونها بطريقة سيئة. بدأت أخاف من وجود الهاتف بجانبي، وخصوصاً عندما أكون في غرفة النوم أو حتى في المنزل بين أهلي وأبنائي وزوجي".

وأضافت: "كنت أشعر بأنّ البيت هو المكان الوحيد الآمن، وأيضاً مكان الحرية الشخصية لي، حيث من حقي أن أخلع الحجاب وأمارس حريتي الدينية والاجتماعية من دون حدود. ولكن الآن أصبحت أرتدي الحجاب حتى بعض الأحيان داخل المنزل، ولا أستطيع أن أمارس حياتي كما كنت سابقاً".

كما وجد الباحثون أنّ جهاز هالة عاهد ذيب، وهي محامية أردنية ومدافعة عن حقوق الإنسان، تعرّض للاختراق بواسطة "بيغاسوس"، منذ مارس/آذار عام 2021. عملت هالة عاهد ذيب مع عدد من المنظمات الحقوقية والنسوية للدفاع عن حقوق المرأة وحقوق العمّال وحرية الرأي وحرية التعبير وحرية التجمع السلمي في الأردن. كما تدافع عن سجناء الرأي هناك، وهي عضوة في فريق قانوني يدافع عن نقابة المعلمين الأردنيين، إحدى أكبر النقابات العمّالية في الأردن، التي حلتها الحكومة الأردنية في ديسمبر/كانون الأول عام 2020.

وقالت بعد الكشف عن التجسس على هاتفها: "كامرأة، كثيراً ما تغدو مساحتنا بالتحرك، رغم كوننا مدافعات عن حقوق الإنسان، محدودة. اختراق كهذا يجعلها أكثر محدودية، ويُصادر الفضاء الذي نحاول منه توسيع مساحاتنا، ويساهم في جعل حتى الدائرة القريبة من أهل وأصدقاء تساهم في ردعك وثنيك عما تقوم به (...)".

وتفاعل ناشطون أردنيون مع الكشف عن التجسس على هاتف هالة عاهد ذيب، فكتب مدير "مركز حماية وحرية الصحافيين" نضال منصور، أنّ اختراق خصوصية المحامية والحقوقية هالة عاهد "عمل مشين ومدان، وعلى الحكومة التحقيق في مسؤولية من وضع نظام الاختراق والتجسس بيغاسوس على هاتفها لمراقبتها والتجسس عليها، وإعلان النتيجة، السكوت عن هذه الجريمة اعتداء علينا جميعاً وانتهاك لحقوقنا".

يسمح برنامج "بيغاسوس"، إذا اخترق الهاتف الذكي، بالوصول إلى الرسائل والصور وجهات الاتصال وحتى الاستماع إلى اتصالات مالكه. وتصرّ مجموعة "إن إس أو" على أنّ برامجها مخصّصة فقط للحصول على معلومات استخبارية لمحاربة شبكات إجرامية وإرهابية.

وكان قد كشف العام الماضي عن استخدام حكومات ودول برمجية "بيغاسوس" في التجسس على ما لا يقل عن 180 صحافياً و600 شخصية سياسية و85 ناشطاً حقوقياً و65 صاحب شركة في دول عدة.

واكتشف الباحثون كذلك أن المعارضة الإماراتية آلاء الصديق استُهدفت ببرنامج "بيغاسوس" التجسسي. وكانت هذه الناشطة الإماراتية قد توفيت في ظروف غامضة في 20 يونيو 2021.

تظاهرة حاشدة في العراق تضامنًا مع شعب البحرين

لبّت الجماهير الحاشدة دعوة المقاومة الشعبيّة في العراق، وتوافدت إلى ساحة الواثق في العاصمة بغداد، للمشاركة في التظاهرة التضامنيّة مع شعب البحرين، ولرفض حكم الإعدام السعوديّ الجائر بحقّ الشابين صادق ثامر وجعفر سلطان.

وقد انطلقت التظاهرة الغاضبة ، حيث رفع المتظاهرون صور »ثامر وسلطان«، واستنكروا الحكم الجائر عليهما، وطالبوا بوقفه والإفراج الفوريّ عنهما، وحملوا اليافطات التي كتب عليها »من بغداد إلى الرياض أوقفوا أحكام الإعدام«، »العراق والبحرين شعب واحد«، »كلا للإعدام«، وردّدوا الهتافات التي تطالب بوقف أحكام الإعدام، وطالبوا المجتمع الدوليّ والمنظّمات الحقوقيّة والإنسانيّة بالتدخّل لحماية المعتقلين الذين يتهدّدهم خطر الإعدام.

وألقى نائب الأمين العام لعصائب أهل الحقّ السيّد محمد الطباطبائي كلمة شدّد فيها على تضامن الشعب العراقيّ مع شعب البحرين، وطالب النظام السعوديّ بإيقاف الحكم الصادر عن محاكمه على الشابين صادق ثامر وجعفر سلطان.

وألقيت من منصّة ساحة الواثق كلمة شكر وتقدير باسم ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير للشعب العراقيّ على هذه الوقفة المشرّفة.

وقد نقلت قنوات فضائيّة التظاهرة في بثّ مباشر على الهواء، من بينها قناة النجباء والعهد العراقيّتين.

وكانت محكمة الاستئناف السعوديّة، قد أيّدت يوم الثلاثاء 11 يناير/ كانون الثاني 2022 حكم الإعدام الجائر على المعتقلين البحرانيين »صادق ثامر وجعفر سلطان«، ليصار تحويل الحكم إلى المحكمة العليا لنقضه أو تصديقه في مهلة أقصاها شهر.

يذكر أنّ المعتقلين »ثامر وسلطان، من دار كليب، اعتقلا في 8 مايو/ ايار 2012 من جسر الشهيد النمر بتهمة كيديّة هي "تهريب متفجّرات"، حيث تمكّنت وزارة داخليّة النظام السعوديّ من كشف سيارتهما وفق ادّعائها، وانقطعت أخبارهما لـ 110 أيّام متواصلة.

وقد حكمت محاكم النظام السعوديّ الجائرة على الشابين بالإعدام في ظروف غامضة، وتأجّلت جلستهما في ديسمبر/ كانون الأوّل الماضي إلى 11 يناير/ كانون الثاني 2022، مع تزايد مخاطر تنفيذ الحكم سرًّا.

إلى هذا تتصاعد حملات التضامن مع الشابين محلّيًا وعربيًّا على وسائل التواصل الاجتماعيّ، حيث يطالب الناشطون والحقوقيّون بإيقاف هذا الحكم الجائر والإفراج عنهما.

صربيا ترحّل معارضا بحرانيا وتتجاهل حكما من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان

أحمد جعفر محمد علي محكوم عليه بالسجن المؤبد مرتين في البحرين (مواقع التواصل)

25/1/2022

قررت صربيا ترحيل البحراني أحمد جعفر محمد علي إلى بلاده، بعد أن صدرت ضده نشرة حمراء من الإنتربول، متجاهلة حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بعدم تسليمه.

وفي تقرير نشره موقع "ميدل إيست آي" (Middle East Eye)البريطاني، يقول الكاتب أليكس ماكدونالد إنه تمّ تسليم أحمد جعفر محمد علي يوم الاثنين، بعد أن استجاب مسؤولون صربيون لطلب قدمته البحرين إلى الإنتربول.

وكان علي الذي حُكم عليه سابقًا بالسجن المؤبد مرتين في البحرين، قد تقدم بطلب للحصول على اللجوء في صربيا في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، مؤكدا أنه معرّض لخطر التعذيب والموت في وطنه.

وقد أصدرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكما يقضي بعدم تسليم علي إلى البحرين حتى 25 فبراير/شباط 2022، في انتظار الحصول على مزيد من المعلومات حول قضيته، ولا سيما "مخاطر التعذيب أو سوء المعاملة التي قد يواجهها مقدم الطلب إذا تمّ تسليمه إلى البحرين"، والنظر في الآليات التي يمكن له بموجبها "إعادة النظر في الحكم الصادر ضده بالسجن المؤبد في البحرين".

ورغم قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، فقد تم ترحيل علي إلى البحرين صباح الاثنين، وتُظهر خدمة تتبع الرحلات الجوية أن طائرة رويال جيت صربيا التي كان على متنها غادرت الساعة 5:10 بتوقيت وسط أوروبا.

ويرى مدير معهد البحرين للحقوق والديمقراطية سيد أحمد الوداعي أن عملية تسليم علي تشكل "فضيحة"، وأضاف في تصريح لموقع ميدل إيست آي أن "تجاهل صربيا بشكل صارخ التزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارها تدمير حياة المعارض البحراني، أمر مثير للاستياء".

وأكد الوداعي أن تجاهل صربيا قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان يدل على أنها "تعطي الأولوية لتعزيز العلاقات التجارية التي تربطها مع النظام البحراني".مدة الفيديو 01 minutes 28 seconds01:28

العلاقات البحرانية الصربية

ويوضح الكاتب أن البحرين وصربيا عززتا العلاقات الدبلوماسية والتجارية بينهما خلال العام الماضي.

وفي مارس/آذار 2021، أدى الرئيس الصربي ألكسندر فوتشيتش زيارة إلى البحرين لتعزيز العلاقات الاقتصادية، وناقش تنظيم رحلات جوية منتظمة بين عاصمتي البلدين.

وفي الأسبوع الماضي، عقد رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البحرين علي أحمد الدرازي، اجتماعا افتراضيا مع المدعي العام الصربي زوران باشاليتش، لمناقشة "المواضيع ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز التعاون في مجال حقوق الإنسان بين المؤسسات الصربية والبحرانية"، بحسب وسائل الإعلام الرسمية في البحرين.

وقد اتصل موقع ميدل إيست آي بالحكومة الصربية للتعليق، لكنه لم يتلق ردًا.

من جانبه، أشار الوداعي إلى أن عملية الترحيل تشكل سابقة أولى من نوعها تتعلق بمواطن بحراني، بعد فترة وجيزة من تعيين الإماراتي أحمد ناصر الريسي رئيسا للإنتربول، وهو ما أثار مخاوف العديد من نشطاء حقوق الإنسان.

يُشار إلى أن الريسي -المفتش العام لوزارة الداخلية في الإمارات العربية المتحدة- متهم بالتورط في العديد من الانتهاكات، بما في ذلك جرائم تعذيب واعتداءات جنسية وعمليات احتجاز تعسفي واختفاء قسري، وفقا للكاتب.

وفي هذا الشأن، يقول الوداعي إن "إساءة استخدام سلطات الإنتربول هو ما كنا نخشاه بعد انتخاب الريسي على رأس الجهاز، وهو بداية حقبة أكثر قتامة تُشرف عليها أجهزة الشرطة الاستبدادية".

المصدر : ميدل إيست آي

عضو بالكونغرس الأميركي يطالب بالإفراج عن عبد الجليل السنيكس

14/1/2022

طالب عضو مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية ماريلاند عن الحزب الديمقراطي بن كاردين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الأكاديمي والناشط الحقوقي البحراني المعتقل عبد الجليل السنيكس.

وقال في تغريدة على صفحته الرسمية بتويتر "لا يجوز احتجاز أي شخص خلف القضبان لممارسته الحقوق المكفولة دوليًا في حرية التعبير وتكوين الجمعيات". وطالب بن كاردين كذلك بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين في البحرين.

وحُكم على المعارض البحراني بالسجن المؤبد خلال محاكمة عسكرية في يونيو/حزيران 2011، وتم تأييد الحكم في الاستئناف عام 2012 وفي مرحلة النقض كذلك عام 2013.

وتصف منظمة "أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" (ADHRB) السنيكس بأنه واحد من بين مجموعة "البحرين 13" التي تضمّ القادة السياسيين الذين اعتقلوا لدورهم في الحراك الديمقراطي في البحرين عام 2011، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة

سجال حول حقوق الانسان في البحرين بين برلماني والخارجية

وجّهت النائبة في البرلمان الألماني مارتينا إنغلهاردت كوبف رسالة إلى الخارجية الألمانية تتعلق بوضع حقوق الإنسان في البحرين، ووضع المعتقل السياسي عبد الجليل السنكيس.

وقد رد وزير الدولة في الخارجية الألمانية توبياس لينندر على الرسالة بالقول إن وزارة الخارجية في برلين والسفارة الألمانية في المنامة تراقبان وضع حقوق الإنسان في البحرين عن كثب، خصوصا ظروف اعتقال نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين، كما هي حال السنكيس.

وأوضح وزير الدولة الألماني أنه يتم التطرق لقضايا حقوق الإنسان بصفة عامة وللحالات الخاصة خلال المحادثات مع الحكومة البحرانية.

وأضافت الخارجية الألمانية أنها ستتطرق لحماية حقوق الإنسان في البحرين في المحادثات الثنائية مستقبلا، وستطالب بالالتزام بالواجبات الحقوقية.

وأُلقي القبض على السنكيس عقب اقتحام عشرات من رجال الشرطة منزله بالعاصمة المنامة يوم 17 مارس/آذار 2011 بعد أن نشر مقالات على الإنترنت انتقد فيها أوضاع حقوق الإنسان في البحرين واضطهاد المعارضين السياسيين والتمييز المذهبي، وهو يخوض إضرابا عن الطعام منذ الثامن من يوليو/تموز 2021 احتجاجا على سوء المعاملة، وللمطالبة بإعادة بحثه الأكاديمي الذي أعدّه في السجن بعد مصادرته.

يذكر أن 27 منظمة حقوقية دولية ناشدت قبل أيام عددا من القادة الدوليين التدخل لدى سلطات المنامة للإفراج "الفوري" و"غير المشروط" عن الأكاديمي والمدون والناشط السياسي عبد الجليل السنكيس.

وأشارت المنظمات -في رسالة موجهة لقادة عدة دول، منهم الرئيس الأميركي جو بايدن ووزير خارجيته أنتوني بلينكن- إلى أن "المصادرة المطولة والتعسفية لكتاب الدكتور السنكيس عقوبة غير عادلة، ويجب على السلطات البحرانية ضمان حماية حقوقه، بما في ذلك إعادة ملكيته الفكرية واستئناف مكالمات الفيديو الأسبوعية مع أفراد عائلته".

كما دعت المنظمات -ومنها منظمة العفو الدولية والمركز الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان- القادة الدوليين إلى "المطالبة بالإفراج الفوري وغير المشروط عن الدكتور السنكيس وتسليم عمله على الفور إلى عائلته"، وأيضا المطالبة بإطلاق سراح "جميع المسجونين بسبب ممارسة حقهم في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والرأي والتعبير، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان ونشطاء المعارضة والصحفيون".

المصدر : الجزيرة

إعدام المؤمنين بين الذكرى الخامسة لإعدام ثلاثة بحرانيين وصدور مماثل بحق اثنين

في مثل هذه الأيام قبل خمسة أعوام كانت قلوب أمهات بحرانيات تخفق ألمًا واضطرابًا لما كان ينتظر أبناءهن من مصير شاء الله ان يكتب بدمائهم الزاكية. ثلاث شمعات كانت تضيء سماء البحرين قرر الطاغية الخليفي إطفاءها لكي يستمر الظلام الذي فرضه على البلاد والعباد. كان الشعب على موعد مع مزيد من إزهاق الأرواح وحرمان أصحابها من الحياة. توجهت القلوب نحو الله تطلب منه حماية ثلاث نفوس بريئة من بطش الإرهاب الخليفي الذي أبى إلا الاستمرار في السجن والتعذيب والقتل. لم يكن البحرانيون الثلاثة: سامي مشيمع وعباس السميع وعلي السنكيس قد ارتكبوا جرما يستحقون عقوبة الموت بسببه، فكل ما فعلوه انهم رفضوا الاستسلام للاحتلال الخليفي البغيض الجاثم على صدور البحرانيين منذ عقود ويرى في أصحاب الأرض الأصليين تهديدا لاحتلاله. حاول الطاغية وجلادوه تركيع الابطال بطلب العفو او التنكر للشعب ومطالبه او الاستسلام لطغيانه فباءت جهودهم بالفشل. فقد صمد الأبطال العمالقة وقزّموا القن الخليفي االتافه الذي كان يتلذذ بسفك الدماء البريئة ويرقص على جثث الابرياء، وينتشي بسماع طلقات الرصاص الحي الموجهة الى صدور البحرانيين. بدأ القتل العمل للأبرياء منذ اليوم الأول لانطلاق الثورة المظفرة بإذن الله في 14 فبراير عندما قتل أول شهدائها، علي عبد الهادي مشيمع، ولم تتوقف آلة القتل الخليفية عن القتل والتنكيل بعد ذلك. وها هم أطفال البحرين يقادون فرادى ومجموعات الى طوامير التعذيب بدون رحمة او شفقة. لقد بلغ الحقد الخليفي ذروته خصوصا بعد ان سقط الطاغية وعصابته في وحل التطبيع وخانوا الله ورسوله والأمة والشعب وفلسطين.

أربع رصاصات كانت نصيب كل من الشهداء الثلاثة الذين نفذ حكم الإعدام بهم في الساعات الأولى من يوم 15 يناير 2017. أربع رصاصات أطلقها القتلة واغتالوا بها الإنسانية والضمير والاخلاق والقيم. فكان يوما مشهودا في تاريخ الوطن والشعب، لن تنساه ذاكرة الأجيال لانه كتب بالدم. وعندما سلمت الملابس التي كانوا يرتدونها ساعة تنفيذ قرار الطاغية، كانت ملطخة بدمائهم الزكية، التي انبعثت من أربعة ثقوب أحدثتها رصاصات الغدر الخليفي. كان يوما عصيبا على الأمهات، إذ لم يتوقعن أن يبلغ الخليفيون ذلك المستوى من النذالة والتشفي والشماتة وانعدام الأخلاق والضمير. وقفت الأمهات كالجبال، وكل منهن تهتف بالظلامة الممتزجة بالصمود والإيمان الراسخ: اللهم تقبل منا هذا القربان، اللهم ان كان هذا يرضيك فخذ حتى ترضى. تلك الأمهات لم تر اجساد أبنائهن التي أمر الطاغية بدفنها في مقبرة نائية ولم يسمح للمواطنين حضور مراسم الدفن التي تمت سرا. وهكذا هم خفافيش الظلام التي لا تستطيع مواجهة النور لحظة. كانت ردة فعل الشعب يعلوها الغضب ويمتزج بها الأمل بقرب نهاية الطغيان الخليفي الدموي الذي سلب الله الرحمة من قلوب رموزه. بقيت قلوب الأمهات مفجوعة بالفقد وان كانت كل منهن تفتخر بأنها "أم الشهيد". فمن قال ان أمهات الشهداء لا تتفطر قلوبهن لفقد فلذات أكبادهن؟ ألم يبك رسول الله صلى الله عليه وآله عمّه حمزة بن عبد المطلب عندما استشهد في بدر؟ الحزن والبكاء لفقد الأحبة لا يعني التخلي عن المباديء والفخر بالشهادة والإصرار على مواصلة طريق الشهداء.

خمسة أعوام مرت وما تزال الجريمة الخليفية ماثلة للجميع. فالطاغية أصبح يخشى من ظله، فما ان اقتربت حتى أصدر أوامره لجلاوزته باعتقال عدد من ذوي الشهداء، معتقدا انه سيمنع إقامة مجالس العزاء او المسيرات الغاضبة التي تهتف بدون خوف: الشعب يريد إسقاط النظام. ومتى كان الخليفيون نظاما؟ ومتى لم يكووا قراصنة محتلين؟ متى كان الخليفيون بحرانيين؟ ومتى كان البحرانيون مستعدين للاعتراف باحتلالهم او التخلي عن مطالبهم التي يتصدرها العمل من أجل تحرير الأرض من الاحتلال والتحرر من الاستبداد؟ في عتمة ليلة منتصف شهر يناير 2015 لم يقبر الشهداء، بل قبر مستقبل الاحتلال الخليفي الذي أصبح رمزا لكل ما هو شر وظلم وعدوان وانحراف. لقد انسلخ آل خليفة من أنسانيتهم منذ زمن، تشهد بذلك أجساد الشهداء الذين ضرجوا بدمائهم على مسلخ الحقد والاحتلال والظلم الذي فرضته تلك العصابة المارقة على البحرين وأهلها. شعارات الحرية ستظل مرفوعة في كل مناسبة، مكتوبة بدماء الشهداء، ومحفوفة بالدعاء والصلاة من أجل مستقبل زاهر للبحرين واهلها. فبعد احد عشر عاما على اندلاع الثورة ما تزال راياتها مرفوعة، وما تزال الهوة بين البحرانيين الاصليين (شيعة وسنة) تزداد اتساعا. فقد اختلف الطرفان في كل شيء: مفهوم السيادة، وحكم القانون، وقيم العدل وقضية فلسطين، ووحدة الشعب والأمة، ومشروع بناء دولة حديثة في البحرين. هذه قضايا توضح عمق الخلاف والاختلاف وان الطرفين لا يلتقيان ولن يلتقيا. فبينما يسعى أحدهم للتحرر من الاستبداد والهيمنة الاجنبية، يهرع الآخر للاستسلام للاجنبي واستدعاء قواته والتطبيع مع العدو والتجهم لذوي القربى من أهل فلسطين بعد ان مارسوا العدوان غير المحدود على الشعب.

وها هو الشعب، بعد خمسة اعوام من إعدام الأبطال الثلاثة يجدد عهده للسير على خطاهم والتشبث بمطالبهم ورفض الاستسلام للعدو الغاشم. بالأمس أصدر السعوديون قرارهم بإعدام شابين بحرانيين آخرين بعد اتهامهم ظلما وزيفا بـ "تهريب أسلحة". ففي شهر مايو 2015 اعتقل الشابان: جعفر سلطان وصادق ثامر من على جسر البحرين – السعودية، وتعرضا لأبشع أصناف التنكيل والتعذيب لكي "يعترفا" بما نسب اليهما ظلما. كانت تلك الخطوة واحدة من أساليب التنكيل بالبحرانيين وثورتهم، ونمطا آخر من الاضطهاد البشع الذي يمارسه طغاة آل سعود وآل خليفة. هؤلاء لا تهمهم حياة البشر، ولا يعترفون بحق البشر في الحياة، ويتعاملون مع الناس من موقع الاستعلاء والاستكبار. انها العقلية الفرعونية التي يعتقد من يحملها انه يملك حق إعطاء الحياة وسلبها: أنا أحيي وأميت. هؤلاء لا تنبض قلوبهم بالرحمة او العطف، ولا يراعون مشاعر الأمهات اللاتي تحملن متاعب الحمل والولادة وسهرن الليالي من أجل تنشئة فلذات أكبادهن. لذلك يقررون متى شاؤوا ذبح الأبرياء او سجنهم او تعذيبهم. إنهم شرٌّ مطلب ابتليت به هذه الأمة، وساهم أعداؤها بنشره ودعمه. ولن يصلح آخر الأمة إلا بما صلح به أولها. هذه الأمة لم تفلح إلا بعد ان تصدت للأصنام والطواغيت، وقدمت الشهداء على طريق دين الله، ودعمت رسول الله وذادت عن دين الله. هذه الأمة لم تفلح إلا بعد ان أيقنت بالحرية التي وفرها الإسلام من خلال عقيدة التوحيد النقية من الشرك خصوصا في موضوع الحكم عملا بقوله تعالى: ولا يشرك في حكمه أحدا.

في هذه المناسبة (الذكرى الخامسة لاستشهاد عصبة آمنت بربها وقضيتها وسلمت أمرها إلى بارئها) يحق للشعب ان يفخر، وللأمهات المفجوعات ان ترفع رؤوسها بالعزة والكرامة، فقد قدمن أغلى ما يملكن على طريق الحرية، وفدين بفلذات أكبادهن دين الله وأرض الوطن وقيم الحرية. ذرفن الدموع حزنا ولكن قلوبهن بقيت مؤمنة مطمئنة. في بطن الليل يرتفع دعاؤهن الى السماء بأن يثقل الله قرابينهن، ويمحق الطغاة والقتلة، ويمنح الشعب حريته وكرامته. هذه الأدعية لن تحجب عن الله سبحانه، بل سيقبلها ويمسح على قلوبهن، ويحقق للشعب أهدافه. فدماء الشهداء لا تذهب هدرا: "إنهم لهم المنصورون، وان جندنا لهم الغالبون"، ووعد الله عباده الصالحين بالنصر: وكان حقا علينا نصر المؤمنين.

اللهم ارحم شهداءنا الأبرار، واجعل لهم قدم صدق عندك، وفك قيد أسرانا يا رب العالمين

حركة أحرار البحرين الإسلامية

14 يناير 2022

الذكرى الـ 11 للثورة: ثلاث فئات تصرّ البقية من ص 1

ومنها حق التعبير والاحتجاج والانخراط في المجتمع وحضور التجمعات الدينية او السياسية والتصريحات الاعلامية والتحدث عن التعذيب والجرائم الخليفية بحقهم، او السعي لمقاضاة جلاديهم عندما يتحرر نظام القضاء من القبضة الخليفية. لقد صنعت السجون اجيالا ثائرة لن تقبل بالضيم ولن تسكت على الظلم او تتخلى عن مواصلة الهدف الذي خرجوا في ثورتهم التاريخية من أجل تحقيقه.

ثالثا: النشطاء السياسيون والحقوقيون داخل البلاد وخارجها. هؤلاء امتلكوا خبرات تراكمية من خلال نضالهم السلمي المتواصل منذ سنوات. بعض هؤلاء اعتقل وعذّب، وبعضهم تم تهجيره بعد سحب جنسيته، وبعضهم استطاع الفرار بنفسه وطلب حق اللجوء السياسي في البلدان الأخرى. هؤلاء جميعا لديهم هدف واحد: تغيير النظام السياسي في البحرين وتحريرها من المحتلين والمستبدين، وأنهاء عقود الاستبداد والظلم والتنكيل. يهدف هؤلاء لإخلاء البلاد من كل ما يؤدي لامتهان الانسان والحط من كرامته بتعذيبه والتنكيل به. لقد مارس هؤلاء نشاطهم السلمي بدون توقف منذ سنوات وبعضهم منذ عقود، وأدركوا حقيقة ثابتة لن تتغير: ان البحرين وشعبها لن يسلموا حتى يسقط الحكم الخليفي الباغي الذي ارتكب أبشع الجرائم واستقدم قوات الاحتلال من الخارج وسلّم السيادة للاجانب وبنى القواعد العسكرية للمستعمرين وشارك في قتل أهل اليمن بدون مبرر مشروع خصوصا ان البحرين لا تشترك مع اليمن في الحدود وليس بين البحرانيين والشعب اليمني أية مشكلة سياسية. هؤلاء النشطاء لا يتوقفون عن النشاط يوما. فبعضهم يمارس نشاطا حقوقيا محموما ويسعى لمنع الخليفيين من خلال المنظمات والجهات الدولية من الاستمرار في الاضطهاد والظلم والتنكيل وانتهاك حقوق الانسان وسلب المواطنين حقوقهم السياسية. هؤلاء النشطاء انتشروا في أصقاع الأرض وكوّنوا صداقات وعلاقات مع جهات سياسية وحقوقية وأعلامية واسعة، وتوفرت لهم حماية رسمية من البلدان التي استوطنوها وحصلوا على جنسيتها. وبقي لديهم هم واحد لا ينسونه لحظة: التصدي للخليفيين والسعي المتاصل لاسقاط حكمهم المتخالف الذي لا يستحق البقاء لانه ينتمي للماضي السحيق ويضمر شرا للسكان الأصليين ولا يمكن إصلاحه يوما. ومهما حاول الطاغية وعصابته فسيظل هذا القطاع مستقلا في قراراته، مصمما على مواصلة عمله، فاتحا قلبه على الله، ورافضا طلب التدخل المباشر من الأجانب، ومصرا على حماية سيادة البلاد وهاتفا بحرية الشعب. هؤلاء لن يقبلوا بأقل من تحرر البلاد كاملة من الهيمنة الخليفية الغاشمة، خصوصا بعدما دفعوه من ثمن باهض خلال سنوات هجرتهم وبعدهم عن وطنهم الحبيب.

هذه بعض العوامل التي تؤكد استمرار الثورة مهما فعل الخليفيون. وتكفي الاشارة الى انتفاضة التسعينات التي كانت أقل جرأة وحماسا من ثورة 14 فبراير، مع ذلك لم تتوقف الا بعد ان قدم الخليفيون تنازلات لم تكن متوقعة في مقدمتها الإفراج عن المعتقلين السياسيين وتقديم وعود بمشروع سياسي جاد. وهنا يتأكد أمر واحد: ان عدم التزام الخليفيين خصوصا الطاغية بما التزموا به امام الشعب آنذاك، وما قدمه الطاغية من وعود بمجلس المرحوم سماحة السيد علوي الغريفي بحضور سماحة السيد عبد الله الغريفي، كل ذلك ساهم في نزع الثقة بالخليفيين من قلوب البحرانيين، وجعل احتمالات الدخول في تفاوض او توافق مع الخليفيين هذه المرة ضئيلة جدا. فلا مجال لان يلدغ البحرانيون من الجحر نفسه مرات عديدة، بل أدركوا حقيقة مهمة: ان الانتظار والصبر مع العمل الدؤوب سيؤدي للتغيير المنشود، طال الزمن ام قصر، فذلك التغيير لن يحققه الاجانب، وان الدول الغربية خصوصا امريكا وبريطانيا غير معنيتين بالتحول الديمقراطي، وان هذه الدول تراجعت عن الشعارات التي رفعتها خلال الحرب الباردة. هذا الإيمان الشعبي الراسخ بحتمية التغيير والإصرار على تحقيقه سيكون الإطار العام للموقف الشعبي الذي لن يتوقف حتى يسقط النظام بعون الله تعالى.

في رحاب الزهراء

أهلًا أهلًا فاطمةَ الزهرا، أضحت ذكرى ميلادِك شعرا
إنّ لمقدمِك القدسيّ على الدنيا، رَوحًا ريحانا عطرا
تضوّعَ من شجر الدوح وُرودٌ رشحت قطرا
غنّى لكِ فوق الأغصان البلبلُ موّالًا فجرا
وتراقص عودُ الريحانِ يناجي مَن فاقت قدرا
يا فاطمة أمضيتِ العمرَ جهادا وحملتِ الأمرا
ولقد خصّك قرآنُ الله بآيات حَسُنت ذكرا
أنتِ الكوثرُ، أنتِ نساءُ الله، ألا يكفي قدرا

يا أمّ الحسنين بكِ الآياتُ الغرُّ أتت تترى
هل لا يكفيكِ وأنتِ الدرةُ يا "أمَّ أبيها" فخرا
أيضير ابنةَ ياسينٍ أو طه، أن قصُرت عُمرا
عاشت حبّا في ظل أبيها ، كان لها قدرا
رضيت عيشًا ضنكًا، حسبت بيتَ عليٍّ قصرا
عاشت في الشِعبِ ثلاثا، جاعت، حُصِرت حصرا
وهناك افتقدت أُمّا ثائرةً، صابرةً، طُهرا
كانت تعلم أن الله سيجزيها، إن صبرت، أجرا

يا فاطمة أنتِ اللغزُ الكامنُ في تلك الصحرا
ودّعتِ أبا زوجِكِ في الشّعبِ، لبستِ الصبرا
ومضيتِ على الدرب مجاهدةً، حاكيتِ الصخرا
ونذرتِ حياتَكِ للإيمانِ وللتوحيدِ الخالص نذرا
وكتبتِ من القول الصادق والأخلاق لنا سِفرا
هاجرتِ الى الله بقلبِ المؤمنِ لم يعرف شرا
سرتِ الدربَ الشائكَ للدعوة، شبرا شبرا
جاهدتِ الكفارَ، وصليتِ خشوعًا شِفعًا وِترا
قمتِ الليلَ سُجودا ورُكوعًا واستقبلتِ الفجرا
حتى هبّ نسيمُ الدنيا من دوحِ خمائلك الخضرا
وعلى الأفق بدت شمسٌ، كشفت عنهم سترا

هذا صوتُ بلال يدعو الناسَ: تعالَوا صلوا الظهرا
ما أجملَ صوتَ أذانٍ يُوقظ في الناس الذكرا
يا فاطمة هاكِ قلوبًا في ذكراكِ علت قدرا
من وحيِ أبيكِ ومن زوجِكِ نستلهم فكرا
من روحَكِ يا زهراءُ تسامت دوحتُنا الغرّى
حين عرفناكِ سجدنا طوعًا لله وقدمنا الشكرا
إنّا باقون هنا، أنتِ هنا، فلنفرح، ولنقرأ شعرا
لن نفهمَ عجزَ البيتِ بوعيٍ حتى نتلو الصدرا
فلنسأل فاطمة الزهرا، فهي بِطه وعليٍّ أدرى